حركة **رشاد**
Rachad Movement
Mouvement **Rachad**
www.rachad.org

ميثاق

حركة رشاد

من أجل دولة العدل والحكم الراشد في الجزائر

تاريخ النشر: غرة ربيع الثاني 1428 الموافق لـ 18 أبريل 2007

قائمة المحتويات

0. ملخص
1. مقدمة
2. عرض تاريخي
3. غياب الشرعية وأزمة الحكم
4. الجزائر اليوم، وضرورة التغيير

1.4. تفاقم طابع النظام العسكراتي
2.4. انكماش الحريات
3.4. الإقصاء السياسي
4.4. استغلال القانون
5.4. الأزمة الاقتصادية
6.4. التصدع الاجتماعي
7.4. أزمة الهوية
8.4. عن ضرورة البديل السياسي

5. حركة رشاد وأهدافها
6. قيم ومبادئ حركة رشاد

1.6. دولة القانون
2.6. الشرعية
3.6. السيادة
4.6. الطابع المدني
5.6. المساواة
6.6. الطابع الاجتماعي
7.6. التبصر
8.6. المشاركة
9.6. الفعالية
10.6. الشفافية
11.6. المساءلة

✆ +44 207 4020 004 – 🖷 +44 208 0825 271 – info@rachad.org
European Office: 61 Praed St, Office 47, London W2 1NS, UK

0. ملخص

قاوم الشعب الجزائري على مدى تاريخه الطويل كل أشكال القهر والطغيان أكان ذلك تحت نير الاحتلال الخارجي أم الاستبداد الداخلي. ودفع على وجه الخصوص ثمنا غاليا من أجل التحرر من الاستدمار الفرنسي آملا في إقامة دولة جزائريّة ديمقراطية اجتماعيّة ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلاميّة.

غير أنّ سياسة اغتيال المعارضين، التي طُبقت أثناء ثورة التحرير، والناجمة عن ثقافة فض النزاعات بالطرق العنيفة، وكذا تنحية الحكومة المؤقتة في صائفة 1962 وضعت الشعب الجزائري في قبضة العسكريين وأسست لثقافة الانقلاب ولممارسة عنف الدولة.

وأدت هذه الممارسات المنكرة إلى الأزمة متعددة الأوجه التي تعيشها الجزائر والتي تتمثل في الاستيلاء على السّلطة واحتكارها من طرف جزء من هرم القيادة العسكرية، سواء بطريقة مباشرة أو عبر واجهة مدنية خاضعة لهيمنة هذه القيادة؛ إدارة الشؤون السّياسية للبلاد بلغة القوّة؛ إغلاق المجالات السياسية والإعلامية والاجتماعية والجمعوية؛ عدم الاعتراف برشد الشّعب الجزائري وبقدرته على تحمل مسؤولياته؛ الرّشوة والفساد النّاتج عن استحواذ كبار المسؤولين على المجالات الاقتصادية والمالية الوطنية؛ الضياع الحقيقي للسيادة الوطنية على المستويين السياسي والاقتصادي، رغم شعارات النّظام وتظاهراته الفولكلورية.

إن النظام الذي ساد في الجزائر منذ الاستقلال، وخاصة بعد انقلاب يناير 1992، قاد البلاد إلى كارثة تتجلى أخطر مظاهرها في تفاقم الطابع العسكراتي لنظام الحكم، وفي انكماش مجال الحريات والإقصاء السياسي، واستغلال القانون، والتراجع الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى أزمة الهوية.

لقد أصبح من الضروري أن يُعرض على الشعب الجزائري البديل من أجل تغيير جذري ومسؤول يرقى إلى مستوى قناعاته وتطلعاته المشروعة. ويتطلب ذلك من أصحاب المبادرة في التغيير، التبصر والصدق والتفاني والوفاء لقيم الأمة الأساسية. وفي هذا المقام يأتي ميلاد حركة رشاد.

تصبو حركة رشاد، من حيث مقاصدها وأسلوب عملها وأهدافها، إلى إن تكون بمثابة أداة للتجنيد الشعبي هدفها التغيير الذي يمكّن الجزائريين من العيش في بلد حر تحكمه دولة العدل ويضبطه التسيير الراشد. وتعمل رشاد على أن تكون السلطة السياسية التي تحكم جزائر الغد ملتزمة بدولة القانون، شرعية، ذات سيادة، مدنية، منصفة، اجتماعية، متبصرة، تقوم على الشراكة، والفعالية، والشفافية، والمساءلة.

حركة رشاد ليست حزبا سياسيا، لأنها تعتقد أنّ الهيكلة الحالية للنظام الجزائري لا تسمح بنشاط سياسي حقيقي حيث تواجه الأفكار بعضها بعضا من أجل منح الجزائريين فرصة ممارسة مسؤولياتهم كمواطنين واختيار من يترجمون على أرض الواقع البرنامج الذي انتُخبوا بموجبه، بكل حرية.

وترفض الحركة أيضا أن تكون حزبا في المناخ السياسي الجزائري السائد اليوم. ومن هذا المنطلق، تعارض بكل وضوح استجداء النظام الحالي من أجل الحصول على اعتراف، هو من جهة غير ضروري، وهو، من جهة أخرى، سوف يعني أن حركة رشاد ليست إلا حزبا آخرا يضاف إلى قائمة الأحزاب المعتمدة من قِبل السلطة القائمة.

وتتطلع حركة رشاد أيضا لأن تكون قوة سياسية واجتماعية وفكرية تهدف إلى إحداث تغيير حقيقي للنظام السياسي، يجب أن يحرر الجزائريين تحريرا تاما ويضمن لهم فضاء ديمقراطيا أرحب، كما سيعطي معنى للتنافس السياسي الشريف ويكون عندئذ في صالح كل الجزائريين.

كما تعتمد حركة رشاد الطرق اللاعنفية سبيلا لتحقيق أهدافها. وتلتزم بإشراك كل فئات الشعب الجزائري والإصغاء إليها. وإنّ حركة رشاد مفتوحة لكل مبادرة تهدف إلى مد الجسور بين الفاعلين السياسيين في الجزائر من أجل بناء علاقات ثقة بينهم وتجميعهم.

كما أنّ حركة رشاد تعتبر أنّ دولة العدل والحكم الراشد في الجزائر ستساهم في دعم البناء المغاربي ودعم العلاقات مع شعوب البحر المتوسط وإفريقيا والعالمين العربي والإسلامي، كما ستساهم في تعزيز السلام والاستقرار في العالم.

1. مقدمة

يُجمع الجزائريون على أنّ بلدهم يعيش مرحلة من أسوأ مراحل تاريخه في ظل دولة الاستبداد والفساد.

غير أنه من بين الذين يدينون الظلم وغياب الشرعية والفساد، والأمراض الاجتماعية، يندر من ينجح في التصدي لأصل الداء وهو هيمنة أجهزة المخابرات بدون قيد على مفاصل الدولة.

ولضمان بقائه، عمل النظام الجزائري القائم منذ الاستقلال، والذي لم تتغير طبيعته قط وإن تبدّلت واجهته من حين لآخر، على التحكم شبه التام في كل أشكال المعارضة، سياسية كانت أو دينية والتعبير الثقافي أو الإعلامي، إما بالتدجين عن طريق شراء الذمم، أو بالتدمير عبر المضايقات والقمع، أو بالزج بها في نزاعات بين قوميين وفركوفونيين وبربريين أو بين إسلاميين وعلمانيين، أو في نزاعات جهوية.

وإلى يومنا هذا لم تكن للمعارضة القدرة على التصدي للوضعية الخطرة التي تعيشها الجزائر باقتراح بديل ذي مصداقية يحشد الهمم ويُحدث التغيير اللازم والمنشود من طرف الجزائريين.

في هذه الظروف القاسية التي تمر بها الجزائر لا بد من هبة مواطنية لاعنفية شاملة تستقطب كافة شرائح المجتمع من أجل السماح للشعب الجزائري بممارسة مسؤولياته في بناء مستقبل يضمن الكرامة والعدل والحرية. وهذا ما أسست من أجله وتهدف إليه وستعمل من أجل تحقيقه حركة رشاد التي ترفض الشروخ المفتعلة بين الإسلام والوطن والديمقراطية، وفية في ذلك لبيان أول نوفمبر 1954، الذي ستعمل الحركة على دمج مبادئه في إطار مشروع مجتمعي قائم على المعتقدات والمبادئ المكونة للهوية الجزائرية.

وإنّ الغرض من هذه الوثيقة هو شرح هذه المبادرة وتحديد مبادئها وأهدافها وطرح إطار لنشاط حركة رشاد. فبعد عرض تاريخي مختصر في الفصل الثاني، يتعرض الفصل الثالث إلى أزمة الحكم وغياب الشرعية في الجزائر. بعدها يناقش الفصل الرابع الحالة المأساوية التي تعيشها الجزائر على كافة الأصعدة ويخلص إلى ضرورة التغيير. أما الفصل الخامس فيُعرّف بحركة رشاد وبأهدافها. وفي الأخير يقدم الفصل السادس عرضا لأهم القيم والمبادئ التي تستند عليها حركة رشاد.

2. عرض تاريخي

إنّ موقع الجزائر الجغرافي جعلها منذ أقدم العصور ملتقى للحضارات، وإذا كان سكّان هذا البلد قد عُرفوا بتفتحهم على ثقافات غيرهم من الأمم، فقد عُرفوا أيضا بحرصهم على حريتهم واستقلالهم وبمقاومتهم البطولية في التصدي للاحتلال والطغيان، فسُمّوا لذلك عن جدارة بالأمازيغ (الأحرار).

وقد شهد التاريخ الجزائري القديم والحديث فصولا رائعة من هذه البطولات في دفع الاحتلال الخارجي، خاصة الروماني والوندالي والبيزنطي والفرنسي، وفي مقاومة الاستبداد، كما حدث في بعض مراحل العهد الإسلامي.

كما تميّز الشعب الجزائري دائما بتقبّل رسالات التوحيد السماوية التي وفدت إليه من الشرق واحتضانها والتضحية في سبيلها. فقد اعتنقت العديد من القبائل من سكان الجزائر ديانة موسى عليه السلام. وعند مجيء رسالة المسيح عيسى عليه السلام، لم تتردد هذه القبائل في الاستجابة لها.

ولما ظهرت رسالة الإسلام وجدت في أرض الجزائر تربة خصبة، فامتدّ إليها الفتح الإسلامي في عهد الصحابة والتابعين، وهدى الله سكان هذه الديار إلى دينه الحنيف فاعتنقوه ونصروه وقاموا بالمساهمة في تبليغه إلى غيرهم من الأمم في إفريقيا وأوروبا.

وانصهر العنصران العربي والأمازيغي فكوّنا أمة واحدة تجمع أفرادها قيم التوحيد والحرية والإباء والتناصر والتكافل، وتتكامل في أحضانها لغة الأمازيغ بلسان الوحي الإلهي. ووصف العلامة إبن خلدون هذه الأمة بـ : "علو الهمة وإباية الضيم ومشاقة الدول ومقارعة الخطوب وغلاب الملك وبيع النفوس من الله في نصر دينه". وكان من أبرز نتائج هذا الانصهار ميلاد فضاء متجانس هو المغرب الإسلامي.

وتصدى الشعب الجزائري، الذي امتزج فيه العرب والأمازيغ، دما بالمصاهرة وعقيدة بالتوحيد، لكل من حاول المساس بوحدته. وكانت أعظم تجليات ذلك في تمسكه بهويته ومقاومته طيلة أزيد من قرن وربع القرن للاستدمار الفرنسي الهمجي الذي ارتكب أبشع الجرائم في حق الشعب الجزائري. وتوّجت تلك المقاومة البطولية الطويلة بثورة التحرير المجيدة، التي أجلت الاستدمار الفرنسي وأعطت الأمل للجزائريين في قيام « دولة جزائريّة ديمقراطية اجتماعيّة ذات سيادة

ضمن إطار المبادئ الإسلاميّة »، كما نصّ على ذلك بيان أوّل نوفمبر 1954م.

3. غياب الشرعية وأزمة الحكم

إن الأزمة متعددة الأوجه التي تعيشها الجزائر يمكن إرجاعها إلى العوامل التالية:

• الاستيلاء على السّلطة غداة الاستقلال واحتكارها من طرف جزء من هرم القيادة العسكرية، سواء بطريقة مباشرة أو عبر واجهة مدنية خاضعة لهيمنة هذه القيادة؛

• السطو على حزب جبهة التحرير الوطني، التنظيم السياسي الذي قاد ثورة التحرير المجيدة، وتوظيفه لخدمة السلطة الفعلية؛

• إدارة الشؤون السياسية للبلاد بلغة القوة وتصفية كل معارضة لا تقبل الانضواء تحت إرادة السلطة الفعلية – باستعمال كافة الوسائل بما في ذلك الاغتيال؛

• إغلاق المجالات السياسية والإعلامية والاجتماعية والجمعوية؛

• عدم الاعتراف برشد الشعب الجزائري وبقدرته على تحمل مسؤولياته؛

• الرشوة والفساد الناتج عن استحواذ كبار المسؤولين على المجالات الاقتصادية والمالية الوطنية؛

• الضياع الحقيقي للسيادة الوطنية على المستويين السياسي والاقتصادي، رغم شعارات النّظام وتظاهراته الفولكلورية.

ويمكن اعتبار سياسة اغتيال المعارضين، التي طُبقت أثناء ثورة التحرير، والناجمة عن ثقافة فض النزاعات بالطرق العنيفة، كنقطة تحوّل وضعت الشعب الجزائري في قبضة العسكريين. وجاءت تنحية الحكومة المؤقتة في صائفة 1962 لتؤسس لثقافة الانقلاب ولممارسة عنف الدولة. وأصبحت السلطة الحقيقية بيد قادة المؤسّسة العسكرية التي سيطر عليها شيئا فشيئا ضبّاط سابقون في جيش الحدود وفي الجيش الفرنسي التحقوا قبيل الاستقلال بجيش التحرير. أمّا الحكومات فظلت مجرد واجهة سياسية تنحصر مهمتها في إدارة الشؤون العادية للدّولة، ويبقى الرئيس في هذا الهيكل وسيطا بين الحكومة والسلطة الفعلية المتمركزة في يد جهاز الأمن العسكري.

ومع مرور الزمن ازدادت الأوضاع احتقانا بسبب استنفاد ذريعة الشرعية التاريخية، وتجاوز الأحداث للاشتراكية التي لم تعد غطاء يُتستر به، وغطرسة رجال الحزب الواحد، وتفشي ظاهرة الرشوة، وإحساس المواطن بالظّلم و "الحقرة". كل ذلك أدّى إلى انتفاضات عديدة أعنفها أحداث أكتوبر 1988 التي أظهرت الوجه الحقيقي لنظام لم تتردد قيادته العسكرية في إطلاق النار على الشباب الأعزل في العديد من المدن الجزائرية متسببين في قتل المئات منهم، وباستعمال التعذيب على نطاق واسع. ولم يُفتح إلى يومنا هذا أيّ تحقيق رسمي لتحديد مسؤوليات الأجهزة المتورطة في هذه الجرائم. ومن خلال هذه الأحداث اكتشف الشعب الجزائري طبيعة السلطة العسكرية وعرف ما يمكن أن تقوم به للبقاء في سدة الحكم والمحافظة على امتيازاتها.

وقد غيّرت هذه الأحداث، التي عبرت عن الغضب الذي يكنه الشعب لحكامه، الخارطة الاجتماعية-السياسية للجزائر بصفة جذرية، حيث فُسح المجال للتعددية الحزبية وفُتحت المجالات الإعلامية والجمعوية. إلا أنه تبيّن أنّ هذا الانفتاح لم يكن إلاّ آلية تمكّن السلطة العسكرية من إبقاء هيمنتها على مراكز القرار، وعمدت السلطة إلى تخريب الأحزاب حديثة النشأة عن طريق الاختراق والتفرقة.

وجاء فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية في جوان 1990 على عكس رهانات السلطة التي لجأت إلى تضييق الخناق على المنتخَبين وتعفين الأجواء السياسية، مما أدى إلى أحداث مايو-جوان 1991. ولجأ النظام مرة أخرى إلى ممارسة القمع، مطلقة النار على المتظاهرين، والزج بقادة ومناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أولى مراكز الاعتقال في الصحراء.

بعد ذلك نظمت السلطة انتخابات تشريعية في ديسمبر 1991، مراهنة على الانشقاق الذي جهدت لإحداثه داخل صفوف المعارضة، وكذلك على مضاعفة عدد الترشيحات الحرة وتواطؤ الأحزاب التي تدور في فلكها. غير أنّ نتائج هذه الانتخابات لم تدع للسلطة العسكرية أيّ مجال للشك في طموح الشعب الجزائري للتّغيير الحقيقي، فجاء انقلاب يناير 1992 إيذانا بحرب قذرة خطط لها الإنقلابيون وأدخلت البلاد في حمام من الدماء والدموع والخروقات الفظيعة لحقوق النفس البشرية.

وعقب إلغاء الدور الثاني للانتخابات التشريعية اتُّخِذ قرار حل الحزب الفائز واعتقال عشرات

الآلاف من أُطره ومناضليه والزج بهم في مراكز الاحتشاد، وممارسة التعذيب والقتل خارج إطار القضاء. ونتيجة لكل هذا العنف، نشأت حركة مقاومة مسلحة.

ومن أجل تحقيق مخطط استئصال حركة المقاومة التي تمخضت كرد فعل على انقلاب يناير 1992، ركّز نظام الانقلابيين على أربعة محاور إستراتيجية:

1. التصفية الجسدية لأطر المعارضة؛
2. اختراق تنظيمات المعارضة؛
3. التجنيد المضاد للمواطنين وتشكيل الميلشيات؛
4. جلب الدعم الدولي لاستئصال وعزل المعارضة على المستوى الدولي.

ولم يكن الهدف من هذه الخطة الداخلة في إطار الحرب المضادة للانتفاضة التي أرادتها مديرية الاستعلامات والأمن إلا ترويض الشعب الجزائري. وبقي القمع طريقة النظام الوحيدة في التعامل مع أيّ معارضة سياسية أو مطالب اجتماعية أو ثقافية.

إنّ التضييق، والتسريح من العمل، والترهيب، والتهجير، والاعتقال السياسي، والتعذيب، والاغتيال أو الإعدام خارج إطار القانون، والإخفاء القسري وكذا المجازر، كل هذا شكّل الوسائل الأساسية التي انتهجتها الطغمة الانقلابية.

و تشير تقارير منظمات حقوق الإنسان والصحافة واعترافات كبار مسؤولي النظام الجزائري أن "الحرب القذرة" كلفت الشعب الجزائري ثمنا باهظا، كما تدل عليه الأرقام التالية: أزيَد من 200 ألف قتيل، سقط العديد منهم في مجازر جماعية مروعة؛ أزيَد من 18 آلف مغيب قسريا اختطف جلهم من طرف أجهزة المخابرات؛ عشرات الآلاف من المعذبين والمعتقلين؛ أكثر من مليون نازح ومشرد؛ أكثر من 20 مليار دولار من الخسائر المادية؛ مئات آلاف الهكتارات من الغابات التي قُصفت بالقنابل.

لقد دفع الشعب ثمن بطش نظام دكتاتوري لم يتردد لحظة في استعمال الوسائل الإجرامية، في الوقت الذي أظهرت المعارضة بكل أطيافها عدم قدرتها على إحداث التغيير المنشود. كما أدى انحراف العديد من الجماعات المسلحة أو اختراقها من طرف جهاز المخابرات، وتسليح قوات مدنية عرفت باسم "الدفاع الذاتي" من طرف السلطة، إلى إثارة الرعب في أوساط المواطنين وتغييب دولة القانون.

إنّ العديد من الأصوات الحكيمة نادت منذ 1992 بضرورة الحل السياسي الشامل للنزاع في الجزائر والذي يعتمد على مبدأ الحوار وعدم الإقصاء، كما نصت عليه مثلا أرضية العقد الوطني التي وقّعتها معظم القوى السياسية الفاعلة في روما مطلع سنة 1995. غير أن النظام تمادى في سياساته القمعية والإقصائية متجاهلا كل مبادرة جادة للخروج من الأزمة التي تسبب فيها. وفي مقابل ذلك لجأ إلى وصفات مزيفة، مثل "الوئام المدني" في 1999 وامتداده "ميثاق السلم والمصالحة" في 2005. ولا يمكن بأي حال عدّ هذه الوصفات حلاّ للأزمة الجزائرية وذلك لأنها:

• تمجّد مرتكبي الجرائم – غير القابلة للتقادم – ضد الإنسانية وتكرّس سياسة اللاعقاب عبر العفو المطلق وغير المشروط؛

• تحصر طبيعة النزاع في الجزائر في "الإرهاب" و "المأساة الوطنية" وتغض النظر عن هوية المسؤولين عن جرائم الدولة؛

• تجرّم من تصدى لانقلاب 11 يناير 1992 وللقمع الهمجي الذي تلاه؛

• تريد تكميم أفواه ضحايا الاختفاء القسري والتعذيب والإعدامات خارج إطار القانون والمجازر والاعتقال في محتشدات الصحراء؛

• تعاقب المواطنين الجزائريين الذين يُصرّون على ممارسة حقوقهم الدستورية المتمثلة في حرية التعبير واللجوء إلى القضاء، وتحرم البعض منهم من حقوقهم المدنية والسياسية.

ويبقى الجزائريون إلى يومنا هذا يتطلعون إلى حل سياسي شامل لا يتغاضى عن واجب الحفاظ على الذاكرة والحقيقة والعدالة.

4. الجزائر اليوم، وضرورة التغيير

إن النظام الذي ساد في الجزائر منذ الاستقلال، وخاصة بعد انقلاب يناير 1992، قاد البلاد إلى كارثة تتجلى أخطر مظاهرها في تفاقم الطابع العسكراتي لنظام الحكم، وفي انكماش مجال الحريات والإقصاء السياسي، واستغلال القانون، واستفحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى أزمة الهوية التي نجمت عن التوظيف السياسي للثوابت الوطنية. إنّ هذا التقييم للحالة التي آلت إليها جزائر اليوم تؤكده، على نطاق واسع، الكثير من المؤشرات و الدراسات التي أجرتها المنظمات والمؤسسات الجزائرية والدولية.

1.4. تفاقم طابع النظام العسكراتي

ليست الدولة في الجزائر مؤسسة سياسية تجسد تطلعات الهيئة الانتخابية، إنما هي، في واقع الأمر، جهاز خاص يتحكم فيه قادة جهاز الاستخبارات الذين ينتدبون له نخبا مدنية تقبل بمبدأ تبعية المدني للعسكري.

و بالنسبة لقادة الجيش، فإنّ المؤسسة العسكرية هي صاحبة السيادة الحقيقية وليس الشعب. وبالإضافة إلى إرثهم العسكري الاستعماري الذي يوجههم تلقائيا إلى السيطرة على الشعب، فإنّ هؤلاء القادة يعدّون أنّ الجيش يشكل الهيئة الأكثر سلامة وانسجاما من بين هيئات الأمة، الأمر الذي يخوله، في نظرهم، التدخل في شؤون الحكومة والاقتصاد والعلاقات الدولية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأسرة والمدرسة والمسجد و ما إلى ذلك، كل ذلك من أجل ضمان ما يسمونه بـ"الأمن الوطني."

وإلى يومنا هذا، لا يزال الجيش يتحكم في النظام السياسي في الجزائر: فهو يحتكر موارد الدولة، ويتميز بشدة الاعتداد بنفسه وحماية مصالح أفراده ضمن هرم القيادة، كما أنه أقوى نفوذا وأفضل تنظيما من الحكومة المدنية نفسها. وقد ساهم التزايد المستمر في الميزانية العسكرية وتضخم عدد قوات العسكريين ورجال الشرطة والاستيراد الهائل للأسلحة وللوسائل التكنولوجية المستخدمة للتحكم في الحياة السياسية، على وجه الخصوص، في تفاقم القدرة القمعية للعسكريين على نحو خطير، وزاد من قدرتهم على التحكم في المواطنين، كما أنه كثف من سلطتهم واستقلاليتهم داخل الدولة وعزز ميولهم للجوء إلى الأساليب القمعية للتعاطي مع المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعكس الأفكار المروّجة، فإنّ حكم بوتفليقة لم يسهم بأيّ حال من الأحوال في الحد من سلطة العسكريين وسيطرتهم، فالنظام القائم على العسكراتية ورعب الدولة مازال على حاله، من دون أن يتعرض لأدنى نقص، بل قد زاد تمرسا وتسلطا كما لم يسبق له من قبل.

وتشير معطيات معهد ستوكهولم الدولي للأبحاث الخاصة بالسلم، إلى أنّ الإنفاق في مجال التسلح قد شهد ارتفاعا مفاجئا خلال العشرية الحمراء واستمر في الارتفاع منذ عام 1999، في عهد رئاسة بوتفليقة، وهو توجه واضح نحو الزيادة، وذلك في تباين لافت مع المعدل المسجل في المنطقة.

وقد أعلنت وزارة الداخلية في جويلية 2005، عن توظيف 40000 شرطي جديد، مما يرفع من درجة عسكرة الجزائر إلى مستوى لا يقلّ عن 30 فردا من قوى الأمن (يشمل ذلك جميع الأجهزة) لكل ألف مواطن، أي ما يعادل سبعة أضعاف المعدل الأوروبي (4.5 فرد من قوى الأمن لكل ألف مواطن). وتجدر الإشارة في هذا الصدد، على سبيل المقارنة، أنّ المعدل العالمي يبلغ نسبة 6.94 لكل ألف ساكن. كما أنه في أوج حرب البوسنة لم تصل هذه النسبة إلا إلى 18 من أفراد قوى الأمن لكل ألف ساكن. كما أنّ هذا المؤشر الدال على درجة العسكرة بلغ 20 لكل ألف ساكن في العراق تحت الاحتلال الأمريكي. وقد أكد النظام الجزائري هذا المنحى عام 2006، إذ ينوي مضاعفة أعداد قوى الشرطة.

وفي عهد بوتفليقة، شهد تفاقم السلطة القمعية للعسكريين وقوة تحكمهم وسيطرتهم على المواطنين امتدادا ليشمل المجال التشريعي: ففي سنة 2006، أضفى قانون الإجراءات الجنائية الشرعية "على عملية اختراق جميع المنظمات وعلى استخدام عناصر المخابرات لهويات مزورة".

وكثيرا ما تمّ تفسير ما جرى عام 2004، أي تحييد بعض الانقلابيين الثرثارين والممقوتين على المستوى الوطني، على أنه يشكل دليلا على انسحاب العسكر من الحياة السياسية. غير أنه من الواضح أنّ أبرز العناصر الذين شاركوا في انقلاب يناير 1992 وأمروا بحملة الاعتقالات والتعذيب والاختطاف والمجازر التي أودت بحياة عشرات الآلاف من المواطنين، لا يزالون في قمة هرم القيادة العسكرية، بل وتمت ترقية رأس حربة مجموعة الانقلابيين ومسؤول مديرية الاستعلامات والأمن، محمد مدين المدعو توفيق، إلى رتبة فريق وهي أعلى رتبة في الجيش الجزائري، وكان ذلك في جويلية 2006.

ومنذ سبتمبر 2001، وتحت ذريعة مكافحة الإرهاب، تزايدت تبعية القيادة العسكرية للقوى الأجنبية التي تشكل مصدر الأسلحة والخدمات العسكرية (التكوين، التدريب والدعم)، مع العلم أنّ المصالح الجيوسياسية والتجارية لهذه القوى تتناقض مع نشأة ديمقراطية حقيقة في الجزائر. وسوف يذكر التاريخ أنه في هذه المرحلة، أقامت الوكالة الأمريكية للاستعلامات (سلطة الأمن القومي)، مركزا للتنصت بجنوب البلاد، وأنّ وكالة الاستخبارات الأمريكية "السي أي

ايه" والمديرية العامة الفرنسية للأمن الخارجي، دشنتا معا "قاعدة للتحالف"، وهي عبارة عن فرع للمركز الفرنسي الأمريكي لمكافحة الإرهاب، الذي أنشئ في عام 2002 بالجزائر العاصمة، وأنّ الجيش الجزائري شارك في مناورات عسكرية مع الجيش الإسرائيلي، بكافدوس (اليونان) في الفاتح من نوفمبر 2005.

ولا تزال مديرية الاستعلامات والأمن تتحكم في الحياة السياسية المدنية للبلاد (الحكومة، الولايات، الإدارة المحلية، المجلس الوطني بغرفتيه، الأحزاب السياسية سواء في الحكم أو في "المعارضة"، النقابات، المجتمع المدني، وسائل الإعلام، المساجد، الخ)، كما تحوّلت إلى أداة لفقدان السيادة الوطنية.

2.4. انكماش الحريات

مازالت الجزائر تعيش حالة الطوارئ التي تم فرضها عقب الانقلاب العسكري عام 1992، والتي تضيّق حريات التنظيم والتجمع والتعبير والتنقل. ولا تزال الحقوق الأساسية، مثل حق الترشح للانتخابات أو تشكيل أحزاب سياسية أو نقابات أو منظمات غير حكومية، تتعرض للانتهاكات. ففي عهد بوتفليقة، صدر قرار منع المظاهرات في العاصمة، كما شهدت العشرات من التظاهرات في أرجاء البلاد عمليات قمع شديدة على أيدي قوى الأمن، ويتواصل مسلسل التضييق والتحرّش بالشخصيات والتشكيلات السياسية والمنظمات غير الحكومية التي تنتقد النظام القائم. ولا تزال حرية تنقل المواطنين الجزائريين تتعرض لانتهاكات متكررة كل سنة، ويُمنع المواطنون من التوجه إلى بعض المناطق المعينة من بلادهم، مثل حاسي مسعود، التي تحوّلت إلى مناطق معزولة تحت حراسة عناصر من الجيش توظفهم شركات البترول متعددة الجنسيات.

وهذه الحالة تؤكدها مؤشرات قياس مستوى الحقوق السياسية والحريات المدنية في الجزائر التي تنشرها العديد من المنظمات الدولية. وتبرهن هذه المؤشرات على أنّ الجزائر ليست بلدا حرا، وتشير إلى أنّ عهدة بوتفليقة حتى غاية 2007 لم تقدّم أيّ تحسّن في هذه المجالات. وعلى سبيل المقارنة، تجدر الإشارة إلى أنه، خلال نفس المرحلة، تم ترتيب دول مثل البنين ومالي وبوتسوانا وناميبيا في إفريقيا، أو التشيلي والأرجنتين في أمريكا الجنوبية، ضمن الدول الحرة، بل وحتى بلدان مثل المغرب والسنغال وغانا والبركينا فاسو وأوغندا وتنزانيا في إفريقيا، وكولومبيا في أمريكا الجنوبية، وبنغلادش في آسيا، تم إدراجهم ضمن الدول الحرة نسبيا خلال نفس المرحلة.

وشهدت حرية الصحافة، التي تخضع أصلا منذ 1992 لتقييد عن طريق مجموعة من أدوات التحكم الأمنية والقانونية والمالية والهيكلية، انكماشا متصاعدا عقب إعادة انتخاب بوتفليقة. وتم منذئذ تعليق الكثير من عناوين الصحف وإدانة العديد من الصحفيين والحكم عليهم، سواء بدفع غرامات أو بالسجن، نتيجة توجيههم انتقادات سياسية بحق رجال النظام أو الكشف عن قضايا فساد أو انتهاكات لحقوق الإنسان. وهذه الوضعية التوصيفية تتجلى بوضوح في المؤشرات الخاصة بحرية الصحافة التي تبيّن أنّ بلدانا مثل مالي وبوتسوانا وأوغندا تتمتع بقدر أكبر من حرية الصحافة مقارنة بالجزائر.

3.4. الإقصاء السياسي

لا يزال الشعب الجزائري مقصى من عملية اتخاذ القرار في مجال تسيير شؤون البلاد. فمنذ الاستقلال، حينما لا يكون هذا الإقصاء مباشرا عن طريق عمليات الانقلاب العسكري، يتم بأسلوب غير مباشر من خلال ممثلين ومؤسسات وسيطة غير شرعية.

إنّ التزوير الانتخابي مستمر في نخر الحياة السياسية الوطنية، فالانتخابات التشريعية والمحلية لم تكن لا نزيهة (الإدارة متحزبة والقوانين الانتخابية غير عادلة والتقسيم الانتخابي مجحف، وعملية فرز الأصوات غير شفافة، ومعاملة الأحزاب تتم بطريقة متحيزة مع التضييق على أحزاب ومرشحين ومقترعين معيّنين دون غيرهم) ولا حرة (حرية التعبير والتنظيم مقيدة، والتضييق على عملية الترشح للانتخابات وعلى الوصول إلى مكاتب الاقتراع أو الاحتجاج على التجاوزات الحاصلة).

وقد أدرك الشعب الجزائري في غالبيته أنّ الانتخابات والاستفتاءات لا تشكل في واقع الأمر حدثا يسمح له بممارسة إرادته والتعبير عن خياره، تماما كما كان الوضع إبان عهد الاستعمار. ولم تسهم تلك العمليات الاقتراعية سوى في إضفاء الشرعية على إرادات السلطة الفعلية واستدامة نظامها تحت مسحة ديمقراطية، وهو ما جعل الشعب يواجهها بالامتناع والاستخفاف، كما يدل على ذلك استمرار تدني نسبة المشاركة الانتخابية منذ انقلاب 1992. وتأكد ذلك خلال الاستفتاء حول "مشروع المصالحة الوطنية".

كما يتعرض المجتمع الجزائري إلى الإقصاء من المشاركة في تسيير البلاد، وذلك حتى في إطار المنظمات شبه السياسية، كالنقابات ومنظمات المجتمع المدني التي تتعرض لاختراق منظم، أو تنشأ بتعيين من مديرية الاستعلامات والأمن آو تخضع لسيطرتها التامة. وجزء كبير من المنظمات المنضوية تحت مظلة المجتمع المدني تعتمد في تمويلها بشكل كلي على السلطة، وليس لها هدف سوى التوظيف الإيديولوجي أو السياسي لصالح السلطة (تقديم الدعم للسلطة أثناء الانتخابات، العمل على إحداث انشقاقات وسط الحركة الاجتماعية و النقابية والثقافية ذات التطلع إلى الاستقلالية أو العمل على إضعافها، وتضليل البعثات الأجنبية، الخ.) أو الانتفاع من الريع. إنّ من أهداف النسيج الجمعوي ملء الفضاء القائم بين السلطة والأحزاب والمجتمع، والمساهمة في إيجاد توافق في الآراء يدمج بين المصالح المختلفة لشتى أطراف المجتمع والتقريب فيما بينها. غير أنّ هذا النسيج في الجزائر وقع الاستحواذ عليه وتحويله إلى ذراع اجتماعية تابعة لمديرية الاستعلامات والأمن.

4.4. استغلال القانون

إنّ جميع مكوّنات القانون في الجزائر، ابتداء من القانون الأساسي المتمثل في الدستور وإلى مصالح الأمن المكلفة بالسهر على احترام القوانين، مرورا بالجهاز التشريعي المتمثل في البرلمان، إلى جانب العدالة، كانت دائما عبارة عن أدوات بين أيدي السلطة الحاكمة تشكلها كيف شاءت وتستخدمها حسب رغباتها ومصالحها.

وتشهد الجزائر خامس دستور لها منذ تاريخ استقلالها. الدستور الأول، المعتمد عن طريق استفتاء سنة 1963 عرف تعديلا سنة 1976 في ظل حكم العقيد هواري بومدين، وذلك لإضفاء إطار قانوني على "دكتاتورية اشتراكية"، وتعديلا في 1986 لامتصاص الغضب المتزايد آنذاك. وبُعيد انتفاضة أكتوبر 1988 اضطر العقيد شاذلي بن جديد إلى إجراء مراجعتين للدستور، الأولى في نوفمبر 1988، القصد منها الحد نظريا من الدور السياسي للجيش، والثانية في فبراير 1989 لتكريس التعددية الحزبية. وسمحت مراجعة 1989 بتقدم حقيقي في مجال حقوق المواطن لكنها للأسف الشديد لم تدم طويلا، إذ تم تجميدها عقب انقلاب يناير 1992، قبل أن يتم تعديلها سنة 1996 في ظل حكم الجنرال زروال، وذلك بغية ترسيخ نظام مفروض من قِبل الانقلابيين. وبعد عشر سنوات من ذلك، جاء دور بوتفليقة ليطلق في جو من البهرجة حملته لمراجعته الخاصة.

جميع برلمانات الجزائر التي تعاقبت منذ الاستقلال، وباستثناء البرلمان المتمخض عن انتخابات ديسمبر 1991، والذي حيل دون اضطلاعه بمهامه بفعل انقلاب يناير 1992، لم تكن أكثر من غرفة للتسجيل، ينصبّ شغلها نحو تحقيق الامتيازات المادية لأعضائها أكثر من انشغالها بوظيفة سن القوانين ومراقبة نشطات الجهاز التنفيذي لخدمة مصالح المواطن.

وقد ورثت الجزائر نظاما قانونيا يعود في معظمه إلى الحقبة الاستعمارية. وعقب استقلال البلاد تم اعتماد النظام القانوني الفرنسي، بموجب قانون 31 ديسمبر 1962، "فيما عدا الإجراءات المخالفة للسيادة الوطنية".

أما في واقع الأمر، وذلك إلى غاية سنة 1975، ظلت القوانين الفرنسية سارية المفعول، ولم يُحدِث سن نصوص جزائرية جديدة تغيرا أساسيا في النظام القانوني. وبينما شهد النظام الفرنسي نفسه تطورا، تماشيا مع تغيرات المجتمع، بقي النظام القانوني الجزائري متصلبا وأصبح باليا إلى حد أنّ الإجراءات القانونية التي سنها المشرع الفرنسي للاستجابة لضرورات مكافحة العصيان خلال الثورة الجزائرية، قام النظام المنبثق عن الانقلاب العسكري في يناير 1992 بتبنيها حرفيا قصد "مكافحة الإرهاب الإسلاموي".

ومنذ الاستقلال، تم تشكيل العدالة في صورة "جهاز" يقع نظريا تحت وصاية الحزب الواحد، ويوظف في الواقع لصالح النظام العسكري وتوابعه.

ويعود السبب الرئيس في عدم مصداقية العدالة الجزائرية إلى غياب الأولوية التي ينبغي أن يحظى بها القانون الذي لم يكن في أي يوم من الأيام تعبيرا حقيقيا عن إرادة ممثلين منتخبين بحرية من قِبل المواطنين الجزائريين، بل كان دائما التعبير الوفي عن إرادة السلطة.

إنّ الخنوع والرشوة كانتا على الدوام وظلتا الميزتين الرئيستين للعدالة الجزائرية ولمصالح الأمن المكلفة بحماية القانون؛ وهذان الجهازان شُكلا بالأساس ليكونا أدوات للقمع والتحكم في المجتمع.

وبقيت محاولات النظام القليلة الرامية إلى إصلاح "جهاز العدالة" جعجعة بدون طحين وتسفر ميدانيا عن تصفية حسابات بين مختلف

الأجنحة في السلطة المتنافسة على إحكام سيطرتها.

5.4. الأزمة الاقتصادية

انطلاقا من وضعية شديدة الهشاشة في بداية التسعينات، تعود بشكل أساسي إلى مستوى مفجع للديون الخارجية وأسعار منخفضة للمحروقات، استطاعت الجزائر تحقيق توازن في نطاق الاقتصاد الكلي بفضل الارتفاع المذهل في أسعار النفط، بالإضافة إلى معالجة صاعقة من إملاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وما ترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على الصعيد الاجتماعي. غير أنّ عودة مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى المستوى الآمن كان من المفترض أن تشكل قاعدة لتنمية اقتصادية مستقرة ومتواصلة لو صاحبتها تعديلات هيكلية ملائمة. لكن النظام الحالي لم يكن في مستوى هذه المهمة. وبالفعل، حتى وإن شهد الناتج المحلي الخام ارتفاعا بمعدل قدره 2.7% سنويا في الفترة بين 1999 و 2005، مع معدل نمو مماثل خارج قطاع المحروقات، إلا أنه يبقى دون مستوى قدرات اقتصاد يمتلك الشروط المادية والاجتماعية للنشوء، يفترض فيه تحقيق نمو يفوق الـ 10%.

وقد أحدث ارتفاع أسعار البترول انقلابا شاملا في حالة العجز الذي يعاني منه التمويل العمومي وميزانية التسديد وحوّلها إلى فائض ملحوظ عام 2005. وانخفض معدل التضخم من نسبة تفوق 20% سنة 1994 إلى 3.1% عام 2005، وذلك نتيجة انخفاض ملموس في أسعار المواد الغذائية المنتجة محليا، والتي تمثل 50% من الإنفاق على استهلاك الأسر. ويشكل انخفاض أسعار المواد الغذائية نتيجة مباشرة لعرض أكبر للمنتجات خارج قطاع الحبوب، إلى جانب انخفاض الضرائب على صغار المتاجرين بالمنتجات الزراعية الغذائية، الذين يشكلون الجزء الأكبر من السوق الزراعية الغذائية، وإلى تعريفات استيراد أضعف.

ورغم تلك الأوضاع المساعدة، لا تزال الجزائر معرضة لصدمات بترولية، ويستمر قطاع البترول في السيطرة، وبثبات، على الاقتصاد في الجزائر بحيث يساهم على نحو مباشر في ما يقرب من 30% من الناتج المحلي الخام، ويقدم ما بين 65% و 70% من العائدات المالية الإجمالية ويشكل ما يقرب من 98% من مداخيل الصادرات. كما أنّ عوامل الهشاشة الخارجية هي أيضا كبيرة، إذ أنّ الصادرات الجزائرية هي من بين الصادرات الأقل تنوعا ضمن فئة الدول ذات الدخل المتوسط. و70% من الصادرات من غير المحروقات مخصصة لخمس دول فقط، توجد في غالب الأحيان في جنوب أوروبا. كما أنّ معظم السلع المصدرة تنتجها مؤسسات عمومية تتمتع بحماية ودعم كبيرين من قِبل الدولة. وقد فاقم غياب التنوع في الاقتصاد من اضطراب مستوى العائدات. وبينما يستمر الاعتماد على المنتجات الزراعية الغذائية المستوردة في التفاقم – فالجزائر تُعد أول مستورد للقمح في العالم، وإنتاجها لا يغطي نصف حاجياتها –، تظل باقي مجالات الاقتصاد تعتمد بقدر كبير على المنتجات المستوردة وبخاصة مواد التجهيز.

ووُضع إطار جديد للخصخصة، يتنافى مع مصالح الأمة والقطاع العمومي، إلا أنه لم يعرف نجاحا ملموسا، وذلك يعود بشكل رئيس لتقاعس رأس المال الأجنبي والوطني وعدم تحمسه للاستثمار.

ويكون النظام القائم بذلك قد أظهر عجزه عن التقليل من تبعية الاقتصاد المفرطة إزاء صادرات المحروقات وإرساء مناخ يشجع على الاستثمار.

6.4. التصدع الاجتماعي

على الصعيد الاجتماعي، يستمر الوضع متوترا إلى حد بعيد، كما يتجلى ذلك في حالة من عدم الارتياح الاجتماعي على نطاق واسع غالبا ما تتجسد في صورة مظاهرات احتجاجية متكررة تشمل كافة مناطق البلاد. فالمواطن يشعر بالإقصاء من حقه في الاستفادة من العائدات المالية الوفيرة التي تجنيها الدولة، كما أنه يعاني في حياته اليومية من ويلات الحرمان والبؤس والظلم والمحسوبية والرشوة، مما يديم الخصومة بين المواطنين والسلطة وينذر بانفجار شامل.

وبينما يتعذر على المواطنين الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الإعلام ووسائل النقل والسكن والمياه الصالحة للشرب، يشهد مستوى الطلب على هذه الخدمات ارتفاعا مطردا ويستمر مستوى نوعية التعليم والخدمات الصحية في التدهور بشكل مروع. كما أنّ البطالة تنتشر على نطاق واسع وتمس بشكل رئيس الشباب (80% من العاطلين عن العمل هم من الشباب دون الثلاثين من العمر، 76% منهم تقدموا بطلب توظيف للمرة الأولى)، إلى جانب سكان المدن الأقل تعليما.

وكما كان متوقعا، فإنّ برامج التعديل الهيكلي القاسية التي شهدتها التسعينات، إلى جانب الإصلاحات غير المكتملة ونقص ديناميكية قطاع

الإنتاج العمومي أو الخاص، لم يستطع تحقيق معدلات النمو التي كان بمقدورها أن ترفع من مستوى رفاهية السكان.

وقد بدت بكل وضوح مكامن الضعف التي ألمّت بالنظام التربوي أمام الإكراهات المالية. ويشهد القطاع إخفاقا فظيعا في توزيع الموارد، إذ يتم تخصيص الجزء الأوفر من الميزانية لدفع الرواتب، التي تبقى متدنية مقارنة بدول المغرب العربي، فيما يُوجه ما تبقّى إلى الاستثمار ودعم البنية التحتية. وبالتالي نتج عن هذه الوضعية تدهور في نوعية التعليم. كما أنّ فعالية النظام التربوي ذاته تضررت جراء ذلك.

وشكل غياب سياسة متماسكة في مجال التعليم وتهميش الكفاءات التي غالبا ما اضطرت إلى الهجرة، العوامل الأساسية المؤدية إلى التدهور الخطير في نوعية التعليم على كافة المستويات. فكل مقاييس تقييم الجامعات تشير إلى أنّ الجامعات الجزائرية أصبحت لا ترقى إلى مستوى معظم الدول الإفريقية، ناهيك عن الدول المتطورة. وباتت برامج التعليم عديمة الجدوى وغير متناسبة مع متطلبات الاقتصاد، مما سينعكس حتما بشكل سلبي على قدرة الاقتصاد الجزائري التنافسية ويجعل من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أو شراكتها مع الاتحاد الأوروبي مجازفة خطيرة، علما أنّ هذين الطرفين يتحركان وفق حسابات سياسوية أكثر مما يتحركان وفق حسابات اقتصادية.

فوفقا لتحقيق نُشر في بداية جوان 2006 عن المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط ، اتضح أنّ التسرب المدرسي يمس قرابة 32% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 24 عاما، مما يدفع سنويا بين 400 و 500 ألف شاب جزائري إلى الشارع، مما جعل الشباب يدير ظهره للمدرسة إذ لم تعد في نظره سبيلا للنجاح الاجتماعي. وهذا ما دفع جزءا كبيرا منهم للانحراف نحو التشرد والجريمة. أما امتهان الدعارة وتعاطي المخدرات الخطيرة والاتجار بها، واللجوء إلى الانتحار وعشرات الآلاف من الأطفال السائبين،فهي مظاهر تشهد كلها على ما وصلت إليه البلاد من تمزق وأمراض اجتماعية خطيرة.

لقد بات جليا أنّ النظام الحالي، من حيث طبعه وأسلوب عمله، فشل في توفير مناخ سياسي واجتماعي واقتصادي يضمن النمو والتشغيل والتضامن الاجتماعي وخفض مستوى الفقر، كما أخفق في الرفع من فعالية الخدمات العمومية (العدالة، التربية، الصحة، الحماية الاجتماعية، توفير المياه الصالحة للشرب، السكن، مكافحة الرشوة، الخ).

7.4. أزمة الهوية

تعيش الجزائر أزمة هوية عميقة، إذ تجد نفسها متجاذبة بين اتجاهين فهناك، من جهة، أغلبية بلا سلطة تعتقد أنّ المبادئ الأساسية للإسلام أزيحت من مراكز الحياة الوطنية وترى أنّ إجلاء الاستعمار عن أرض الجزائر كان يفترض أن يتبعه استعادة لقيمه الحضارية، مع إتمام إجلاء الاستعمار السياسي والثقافي واللغوي والأيديولوجي، ومن جهة أخرى، هناك أقلية إيديولوجية متحكمة تعتقد أنّ الإسلام يشكل رجعية بدائية تقف كعائق اجتماعي ينبغي تجاوزه.

وتضاعف هذا التجاذب ليضاف إليه شرخ لغوي تتقاذفه نظريتان متناقضتان عن مكانة اللغة العربية والأمازيغية والفرنسية، مما أدى إلى تهميش الأمازيغية وعرقلة اللغة العربية.

كما أن أزمة الهوية التي تشهدها الجزائر تفاقمت أيضا بفعل التناقضات بين فريق يريد ربط الجزائر بمحيطها العربي الإسلامي وبين دعاة جزائر متغربة، إلى جانب النزاع بين التيار التقليدي والحداثي والاستقطابات الجهوية.

8.4. ضرورة البديل السياسي

ليس من مبرر لإنشاء حركة أو حزب سياسي إلا في حالة تمكنه من إحداث قطيعة مع الخلفية الأيديولوجية وأشكال التنظيم والعلاقة بالدولة وبالمجتمع ومع دور وأداء التشكيلات السياسية القائمة في الجزائر.

ولا بد في هذا الصدد الاعتراف بأنّ مسؤولية المأزق الذي تتخبط فيه الجزائر لا يعود فقط إلى تحكم العسكريين وسيطرتهم على النظام السياسي منذ الاستقلال، إذ تتحمل النخب السياسية المدنية هي أيضا جزءا من تلك المسؤولية.

ومن الملفت للنظر، على الصعيد الأيديولوجي، أنّ الأحزاب السياسية، في غلوّها التحزبي، تستمر في احتكار المرجعية الإسلامية أو القومية أو الديمقراطية واستغلالها كأدوات للإقصاء أو لشيطنة الطرف الآخر، بدلا من جعل هذه المرجعيات عناصر للتآلف واستيعابها في برامج وأنشطة، واتخاذها وسيلة لتوعية الشعب من أجل بناء هوية سياسية جزائرية.

ويسود في البلاد جوّ من الضبابية الأيديولوجية، بحيث نلحظ لدى الأحزاب السياسية انعدام رؤية منسجمة فيما يتعلق بقضايا الحريات والعدالة والعلاقة بين المدني والعسكري، وكذا بشأن التنمية والملكية والريع والإنتاج وتوزيع الثروات والعولمة والعلاقات الدولية. وينطبق هذا النقد على الأحزاب سواء في السلطة أو في المعارضة.

ولا مناص من الإقرار بأنّ إحدى أكبر نقائص الأحزاب السياسية في الجزائر تتمثل في ضعفها التنظيمي.

وتشير جغرافية الانقلابات العسكرية في العالم إلى أنّ التشكيلات السياسية المتناغمة مع الشعب، حسنة التنظيم والمتماسكة هي وحدها من يمثّل قوة مضادة فعلية في وجه العنف السياسي. كما أنّ عملية تشريحية للتنظيمات السياسية في الجزائر تبيّن على نحو كاف أسباب فشلها المستمر في تحقيق ذلك.

فالأحزاب التي تدور في فلك السلطة، والتي نشأت بتعيين من مديرية الاستعلامات والأمن أو بتوجيه منها، هذا إن لم تكن أصلا هي من أوجدتها، تعمل بدون ديمقراطية ولا شفافية ولا رقابة داخلية، وتعتمد في تمويلها على السلطة بشكل تام تقريبا. وبدل أن تقوم بتكوين المناضلين والأطر، ارتضت أن تكون مدارس تعتمد الزبونية والتزوير الانتخابي والرشوة منهاجا لها.

أما تشكيلات المعارضة، فتتعرض لتآكل بفعل التطاحن الداخلي، ويكون ذلك أحيانا نتيجة للاختراق من طرف عناصر مديرية الاستعلامات والأمن. لكن في أغلب الأحيان يعزى الأمر إلى نزاعات على مستوى القيادة و سوء الإدارة الداخلية وضعف الإمكانيات.

كما أنّ وضعية علاقة التشكيلات السياسية بالمجتمع هي الأخرى تستدعي بديلا.

فمن جهة، يلاحظ أنّ الأحزاب الموالية للسلطة تفتقد إلى الرصيد الاجتماعي، وينحصر تفاعلها مع المجتمع في المناسبات الانتخابية، بحيث تضطلع عندئذ بدور الوكيل الاجتماعي القائم على الدعاية لحساب السلطة.

ومن جهة ثانية، وحتى إن توفر لدى بعض أحزاب المعارضة قاعدة اجتماعية حقيقية، لا بد من الإقرار بأنه لا يوجد في الجزائر أية قوة معارضة فاعلة على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، منتشرة عبر القطاعات الاجتماعية الكبرى، مثل النقابات العمالية وقطاع الفلاحين والمنظمات المهنية والطلبة وأساتذة التعليم وأرباب العمل، وبين المقاولين والتجار والمنظمات الدينية والجمعيات الخيرية والنسوية والاجتماعية وفي عالم الثقافة والرياضة والشباب.

وإذا كانت الاعتبارات الأيديولوجية والتنظيمية والعلاقة بالمجتمع تكفي في حد ذاتها لتبرير ضرورة الشروع في إنشاء حركة سياسية بديلة قادرة على تصويب هذه الإخفاقات، فإنّ الفحص النقدي لدور التشكيلات السياسية في الجزائر وأدائها يجعل من إنشاء هذه الحركة ضرورة حتمية.

لم تجعل الأحزاب القريبة من السلطة طرح المشاكل والشكاوى وقضايا الحقوق وتطلعات المجتمع الجزائري في إطار الفضاء السياسي، ضمن المسائل التي تندرج في إطار دورها الرئيس. وكون هذه الأحزاب، سواء أكانت إسلامية أو ديمقراطية أو وطنية أو بربرية، تمثّل الذراع السياسي لمديرية الاستعلامات والأمن، علما أنها لم تصل إلى تلك المناصب السياسية إلا بفضل التزوير الانتخابي، فهي تُستخدم لتسهيل عملية الانقلاب، وإضفاء الطابع الشرعي عليها، والتستر على كافة الانتهاكات لحقوق الإنسان والحفاظ على عملية التمويه بمسحة ديمقراطية للنظام، وإضفاء الشرعية على قرارات النظام العسكري الأمنية والسياسية والاقتصادية، ومهاجمة المعارضة الحقيقية.

ومقابل هذه الخدمات، يمنح القادة العسكريون زعماء وأعضاء هذه الأحزاب سبل الوصول إلى مناصب المسؤولية والوظائف السامية في القطاع العام ونصيبا من ريع البلاد، وغيرها من المزايا والحماية، مما يضمن استدامة النظام القائم على المحسوبية والتزوير والفساد.

أما فيما يخص المعارضة السياسية، فقد تمكنت، عندما سُنحت لها الفرصة، وبقدر ما توفر لديها من إمكانيات متواضعة، من أن تجسد على أرض الواقع وجهات النظر المختلفة السائدة في المجتمع. ومن المؤكد أيضا أنّ تشكيلات المعارضة قد تحمّلت عبء مسؤولية انتقاد النظام وأنشطة الحكومة كلما أتيح لها ذلك. إلا أنّ هذه الانجازات تبقى دون مستوى القدرة النضالية للشعب وتطلعات وطموحات المجتمع الجزائري الذي ما زال يتوق إلى معارضة سياسية مؤهلة للاضطلاع بدور ريادي يقوم على قدرات تنظيمية وعلى حشد الهمم

والطاقات وتحفيز ضمير المواطنين من أجل تحريرهم من قبضة النظام القمعي القائم.

ويتجسد هذا الإخفاق في فشل المعارضة في إرساء مبدأ أولوية المدني على العسكري، ضمن الفضاء السياسي. وبعد مضي خمس وأربعين سنة على استقلال البلاد، لم يفلح أيّ حزب من الأحزاب في الارتقاء بالموضوع إلى مستوى النقاش الوطني. فلا جدال أنّ أغلبية المواطنين أدركوا، شيئا فشيئا، منذ أكتوبر 1988، حقيقة سيطرة العسكريين على النظام السياسي. غير أنّ الأحزاب السياسية لم تستطع تنظيم نقاشات بشأن مراكز القرار وأجهزة التدخل وآليات تحكم الجيش في المجتمع السياسي والمدني في الجزائر، ولا عن تاريخ هذه السيطرة.

وبعد مضي نصف قرن على فشل بعض قادة جبهة التحرير الوطني في تثبيت أولوية المدني على العسكري، عجزت المعارضة السياسية بدورها عن الذهاب أبعد من استنكار سطو العسكريين على الدولة، مستخدمة ذات الصيغ القديمة. كما أنها لم تضطلع، إلى يومنا هذا، بمسؤوليتها في اقتراح برنامج يمكّن السلطات المنتخبة من التحكم، أخيرا، في الجيش، وذلك عن طريق سن مجموعة من القوانين وإنشاء مؤسسات ووضع آليات تحد من نفوذ السلطة العسكرية وتراقبها وتكسبها توازنا، دون المساس بقدرات البلاد الدفاعية.

وقد يعتبر البعض هذه المكاشفة لوضعية الطبقة السياسية على أنها نوع من المرافعة النقدية المتحاملة أو على أنها محاججة من طرف صاحب منفعة. إلا أنّ ظاهرة انتشار حركات الاحتجاج واستمرارها على كامل التراب الوطني، منذ ما لا يقل عن ست سنوات، يشكّل دليلا قاطعا على أنّ الفضاء الفاصل بين المجتمع والسلطة فارغ من أيّ بديل سياسي، بالرغم من أنه يعج بالفاعلين السياسيين. فعندما تقوم الطبقة السياسية بواجبها التمثيلي والقائم على الوساطة السياسية، يشعر المجتمع عندئذ بأنه محل اهتمام وإصغاء، ومن ثم لا يلجأ إلى العنف للتعبير عن شكواه. وإنّ ظروف المعيشة السيئة والشعور بالظلم والإقصاء والإحباط التي تترجمها انفجارات الغضب تُحمّل كافة الطبقة السياسية المسؤولية، والمعارضة على الخصوص، عن مسارها وأدائها.

ويبقى النظام العسكري يصم أذنيه في وجه الرسالة التي تحملها هذه الحركة الاحتجاجية، وهو المتعوّد على قمعها وتوظيفها من أجل تسوية تناقضاته الداخلية. هذه المظاهرات الاحتجاجية تعني الرفض التام والنهائي للنظام القائم، وتنتقد الأسلوب الحالي في ممارسة المعارضة، وتدعو إلى بديل سياسي.

إنّ الوضعية الحالية للجزائر تبعث على القلق الشديد، ويُخشى على مستقبل البلاد ما لم يتم اتخاذ تدابير تتسم بالفعالية والمواطنة والمسؤولية في أقرب الآجال.

لقد أصبح من الضروري أن يُعرض على الشعب الجزائري البديل من أجل تغيير جذري ومسؤول يرقى إلى مستوى قناعاته وتطلعاته المشروعة. ويتطلب ذلك من أصحاب المبادرة في التغيير، التبصر والصدق والتفاني والوفاء لقيم الأمة الأساسية.

وفي هذا المقام يأتي ميلاد حركة رشاد.

5. حركة رشاد وأهدافها

تتطلع حركة رشاد إلى إحداث تغيير جذري في الرؤية إلى السلطة في الجزائر، وسوف تعمل على بناء دولة العدل وإرساء دعائم حكم راشد في البلاد، عبر إدارة سليمة للشؤون العمومية على مختلف مستويات الدولة، وعلى أن يكون هذا التسيير فعالا ونزيها وشفافا وقابلا للمساءلة.

وتصبو حركة رشاد، من حيث مقاصدها وأسلوب عملها وأهدافها، إلى إن تكون بمثابة أداة للتجنيد الشعبي لأجل التغيير الذي يمكّن الجزائريين من العيش في بلد حر تحكمه دولة العدل ويضبطه التسيير الراشد.

إنّ حركة رشاد ليست حزبا سياسيا، لأنها تعتقد أنّ الهيكلة الحالية للنظام الجزائري لا تسمح بنشاط سياسي حقيقي حيث تواجه الأفكار بعضها بعضا من أجل منح الجزائريين فرصة ممارسة مسؤولياتهم كمواطنين واختيار من يترجمون على أرض الواقع البرنامج الذي انتُخبوا بموجبه، بكل حرية. وترفض أيضا أن تكون حزبا في المناخ السياسي الجزائري السائد اليوم. ومن هذا المنطلق، تعارض بكل وضوح استجداء النظام الحالي من أجل الحصول على اعتراف، هو من جهة غير ضروري، وهو، من جهة أخرى، سوف يعني أن حركة رشاد ليست إلا حزبا آخرا يضاف إلى قائمة الأحزاب المعتمدة من قِبل السلطة القائمة.

وتتطلع حركة رشاد أيضا إلى أن تكون تجمعا سياسيا واجتماعيا وفكريا تهدف إلى إحداث

تغيير حقيقي للنظام السياسي، يجب أن يحرر الجزائريين تحريرا تاما ويضمن لهم فضاء ديمقراطيا أرحب، كما سيعطي معنى للتنافس السياسي الشريف ويكون عندئذ في صالح كل الجزائريين.

رشاد، التي تصبو إلى أن تكون حركة شعبية أصيلة، سوف تُسيّر من قِبل قيادة جماعية تعمل على تجسيد معايير التسيير الراشد، بدءا من صفوفها.

رشاد هي حركة في جوهرها معارضة للسلطة الحالية، ومن ثم لن تقبل بأيّ حال من الأحوال تبني موقف من شأنه أن يساعد السلطة على الاستدامة أو التجدد.

حركة رشاد مفتوحة لجميع الراغبين في الانضمام إلى مسار التغيير المنشود.

تعتمد حركة رشاد الطرق اللاعنفية سبيلا لتحقيق أهدافها. وتلتزم بإشراك كل فئات الشعب الجزائري والإصغاء إليها.

إنّ حركة رشاد المقتنعة بأنّه لا يمكن لأيّ قوة سياسية، مهما كانت، إحداث التغيير المنشود لوحدها، مفتوحة لكل مبادرة تهدف إلى مد الجسور بين الفاعلين السياسيين في الجزائر من أجل بناء علاقات ثقة بينهم وتجميعهم.

وفي محيط يتميّز بتصاعد العولمة، تعتبر حركة رشاد أنّ دولة العدل والحكم الراشد في الجزائر ستساهم في دعم البناء المغاربي ودفع العلاقات مع شعوب البحر المتوسط وإفريقيا والعالمين العربي والإسلامي، كما ستساهم في تعزيز السلام والاستقرار في العالم.

6. قيم ومبادئ حركة رشاد

بما أنّ حركة رشاد ليست حزبا سياسيا فإنها لا تنوي عرض برنامج سياسي – فهذه مهمة الأحزاب المختلفة – ولكن تقترح أرضية قيم ومبادئ ترى أنها تشكل أساسا مشتركا بين الجزائريين.

تعمل رشاد على أن تكون السلطة السياسية التي تحكم جزائر الغد: 1) ملتزمة بدولة القانون، 2) شرعية، 3) ذات سيادة، 4) مدنية، 5) منصفة، 6) اجتماعية، 7) متبصرة، 8) تقوم على الشراكة، 9) والفعالية، 10) والشفافية، 11) والمساءلة.

وعلى هذه السلطة أن تكرس على أرض الواقع القيم والمبادئ الآتية:

1.6. دولة القانون

• ينبغي أن تسهر الدولة على الفصل الفعلي بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛

• يتوجب على الدولة ضمان عدم انتهاك الشرف والكرامة والأمن وحق الحياة و الملكية المكتسبة بطريقة شرعية، والحقوق و الحياة الخاصة لجميع المواطنين؛

• يتوجب على الدولة أن تنشئ المؤسسات والآليات السياسية والقانونية والتربوية والاجتماعية قصد ضمان الدفاع عن حقوق النفس البشرية لجميع المواطنين والعمل على النهوض بها.

2.6. الشرعية

• النظام الشرعي الوحيد هو النظام المنتخب بحرية ونزاهة من قبل الشعب والذي يضع نفسه في خدمة المصالح العليا للأمة؛

• لا يمكن اعتبار أية عملية انتخابية حرة إلا إذا احترمت حقوق الإنسان وتم ضمان الحريات الأساسية، ومنها: حرية التعبير، حرية التجمع، حرية التقدم للاستحقاقات كمنتخِب أو حزب أو مرشح، غياب الإكراه، تيسير سبل الوصول إلى مراكز الاقتراع، حرية التصويت السري، حرية التقدّم بالشكوى والاحتجاج على التجاوزات؛

• لا يمكن اعتبار أي عملية انتخابية نزيهة إلا إذا كانت الإدارة المكلفة بتنظيم الانتخابات غير متحزبة، وكان القانون الانتخابي محميا بموجب الدستور، وكان الاقتراع عاما، وسبل الوصول إلى مراكز الاقتراع مضمونة للجميع، وسبيل الوصول إلى الوسائل الضرورية للقيام بالحملة الانتخابية منصفا، وعملية فرز الأصوات شفافة ومفتوحة للجميع، ومعاملة الحكومة والشرطة والجيش وجهاز العدالة للأحزاب والمرشحين والمقترعين، منصفة وغير قسرية؛

• اللجوء إلى العنف أو القوة للاحتفاظ بالحكم أو الوصول إليه أمر مرفوض وليس مسموحا به مطلقا؛

• يتم التناوب السياسي في إطار التعددية الحزبية باحترام ثوابت الأمة المنصوص عليها في الدستور الذي يختاره الشعب بحرية.

3.6. السيادة

• لا بد أن تكون الدولة الجزائرية "دولة ذات سيادة، ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية"، وفقا لما نص عليه بيان أول نوفمبر 1954؛

• يتوجب على السلطة السياسية الحفاظ على استقلال وأمن الدولة الجزائرية؛

• يتوجب على السلطة السياسية التحرر من تدخل أيّ قوى ضاغطة، سواء من الداخل آو الخارج أو من أي حكومة أجنبية؛

• يتوجب على السلطة السياسية الحرص على القضاء على الأشكال الخطيرة من التبعية الاقتصادية للجزائر وضمان الاستقلالية في المجالات الإستراتيجية؛

• يجب تنظيم علاقات الجزائر الخارجية وفقا لمبادئ التعاون والمعاملة بالمثل والحفاظ على المصالح المتبادلة؛

• يجب الوفاء بكافة المعاهدات ذات البعد العالمي، والتي صادقت عليها الجزائر.

4.6. الطابع المدني

• دولة الجزائر ليست "دولة بوليسية" ولا "دولة لاهوتية"، ولا "دولة علمانية"؛

• ينبغي أن يكون الجيش ومصالح الأمن تابعين فعلا للسلطة السياسية وخاضعين لرقابة البرلمان؛

• ينبغي أن يتقيد الجيش بمهامه التي يحددها الدستور والمتمثلة في الحفاظ على سلامة البلاد الترابية والدفاع عنها في وجه التهديدات الخارجية؛

• يمتنع الجيش عن التدخل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛

• يقر الجيش بأن الشعب الذي ينبثق عنه هو صاحب السيادة، ويتعين عليه احترام التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عن ممارسة تلك السيادة.

5.6. المساواة

• ينبغي على الدولة أن تضمن المساواة بين المواطنين أمام القانون دون تمييز بناء على اللون أو العرق أو اللغة أو الجنس أو الوضعية الاجتماعية أو المعتقد السياسي؛

• يتعين على الدولة أن تضمن للجميع الحريات الأساسية، الفردية منها والجماعية، في إطار الدستور؛

• ينبغي على الدولة أن تعترف بجميع العناصر المكوّنة للشخصية الجزائرية، والمتمثلة في الإسلام والعربية والأمازيغية، والعمل على ترقيتها من دون إقصاء آو تهميش.

6.6. الطابع الاجتماعي

• يتوجب على الدولة النهوض بالعدالة الاجتماعية وضمان حياة كريمة ولائقة (الخدمات الصحية، التعليم، الشغل، السكن) لجميع المواطنين؛

• يتوجب على الدولة أن تضمن لجميع المواطنين حق الترقية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية؛

• يتوجب على الدولة مكافحة جميع أشكال العنف؛

• يتوجب على الدولة أن تتجند لمحاربة الآفات الاجتماعية من أمية وفقر، وانحطاط أخلاقي وانتشار للمخدرات والإجرام، الخ.

7.6. التبصر

• ينبغي أن تسيّر الدولة وفقا لرؤية إستراتيجية وسياسة متبصرة؛

• ينبغي على الدولة أن تقوم بترقية سياسة تنمية مستديمة وأن تسهر على حسن استغلال الموارد الطبيعية وجميع مصادر الطاقة وتسييرها العقلاني، وعلى حماية البيئة؛

• ينبغي أن تضمن الدولة التوازن والتكامل فيما يتعلق بالعمليات الإنمائية الجهوية.

8.6. المشاركة

• ينبغي أن تعمل الدولة على تأسيس لا مركزية السلطات وتشجيع المشاركة المباشرة للمواطنين عن طريق تخويل المجالس المحلية (البلدية، الدائرة، الولاية) مزيدا من السلطات، وكذلك من خلال الاستشارات الشعبية؛

• ينبغي على الدولة ألا تعيق حق التجمع، ويجب أن لا يخضع تأسيس الجمعيات والنقابات والأحزاب إلى إذن مسبق من الإدارة، بل يكفي مجرد الإعلان عنها؛

• ينبغي أن تقوم الدولة بترقية المشاركة الفعلية للمجتمع في إنجاز المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

9.6. الفعالية

• ينبغي أن تسهر الدولة على عملية الإصلاح المستمر للإدارة والتخفيف من حدة العوائق البيروقراطية؛

• ينبغي أن تسهر الدولة على خفض حجم الإنفاق في تسيير الشؤون العمومية، مع مراعاة الضرورات الاجتماعية؛

• ينبغي أن تسهر الدولة على احترام وترقية مبادئ حرية المقاولة والمنافسة الحرة وعلى مبادئ العقلانية والتوازن والاستقامة في جميع النشاطات الاقتصادية والمالية؛

• ينبغي أن تشجع الدولة على إنشاء نظم للمراقبة والترقية من طرف الأقران مع ربط الاستحقاق بالكفاءة فحسب؛

• ينبغي أن تسهر الدولة على ترقية التعليم وتحفيز روح البحث والابتكار؛

• ينبغي أن تدعو الدولة إلى التعاون الخارجي للتكوين واكتساب المعارف والمهارات؛

• ينبغي أن تضمن الدولة التعايش المنسجم بين القطاعات العمومية والخاصة والمشتركة للاقتصاد.

10.6. الشفافية

• ينبغي أن تشجع الدولة على إنشاء قوى توازن مستقلة وذات مصداقية وتضمن على وجه الخصوص حرية الصحافة؛

• ينبغي أن تضع الدولة تشريعات وآليات وهيئات لمراقبة الرشوة ومكافحتها؛

• ينبغي أن تضمن الدولة الشفافية في النشاطات الاقتصادية والمالية؛

• من واجب الدولة إنشاء مؤسسة لمراقبة حسابات الدولة ذاتها، وكذلك حسابات المؤسسات العمومية؛

• ينبغي أن تسهر الدولة على احترام القيم الأخلاقية وترقيتها ومحاربة جميع أشكال الفساد، ومنها الرشوة.

11.6. المساءلة

• على جميع مستويات الدولة، تكون السلطة المنتخبة ملزمة بالمساءلة أمام الشعب؛

• من صلاحيات الشعب معاقبة الحكام، وإذا اقتضى الأمر إزاحتهم، عن طريق الآليات الشرعية المناسبة؛

• ينبغي على الدولة أن تعزز من الدور الأساسي للمجالس المنتخبة، وذلك أثناء ممارستها للمراقبة المالية للدولة وللمؤسسات العمومية، من خلال لجان خبراء؛

• ينبغي أن تقوم الدولة بترقية ثقافة التدقيق في المحاسبة عن طريق الأدوات المناسبة، مدعومة بحق الإحالة على القضاء؛

• ينبغي أن يكون في مقدور جهاز العدالة استلام الملفات تلقائيا ومقاضاة جميع التجاوزات المسجلة بكل حرية؛

• ينبغي أن تضمن الدولة، استنادا إلى أدلة تمت مناقشتها من كل الأطراف أثناء إجراءات قانونية، حجز الثروات والأملاك المكتسبة بطرق غير شرعية وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين، وإن تعذّر ذلك دفعها للخزينة العامة، واسترجاع الثروات الوطنية المهربة للخارج.